المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 6 - الإصدار 62
تأريخ النشر: 20 ديسمبر 2024 م

تحولات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاسها على المملكة العربية السعودية من بداية تولي حزب العدالة والتنمية

The transformations of Turkish foreign policy in the Middle East and their reflection on the Kingdom of Saudi Arabia since the beginning of the Justice and Development Party's rule

إعداد الباحث/ محمد عبد العزيز القحطاني

ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل وفهم التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية تولي حزب العدالة والتنمية الحكم. وتسعى الدراسة إلى تحديد العوامل التي أدت إلى هذه التحولات وتوضيح الأسباب والدوافع وراءها، وتوفير رؤى مهمة وتوصيات قائمة على التحليل والبحث العلمي، تساهم في فهم وتطوير العلاقات السياسية بين تركيا والمملكة العربية السعودية، وتعزز التعاون والتفاهم بين البلدين. استخدم الباحث منهجية تحليل السياسة الخارجية وتحليل المصالح الوطنية لفهم هذه التحولات وتقييم تأثيرها على العلاقات الثنائية بين البلدين، كما تم الاستعانة بالمصادر الثانوية مثل الدراسات السابقة والتقارير والمقالات المنشورة. وكان أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة: إثبات قدرة المملكة في التعامل مع التحديات والفرص التي نشأت عن هذه التحولات للمملكة العربية السعودية: تحديد العوامل التي أثرت في تلك التحولات وكيفية تأثيرها على العلاقات السعودية التركي، ارتباط التحولات في السياسة الخارجية التركية بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل تركيا. تناول التأثير المحتمل لهذه التحولات على الأمن الإقليمي والدولي. وبناءً على هذه النتائج، فإن الباحث يوصي بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة تعزيز التفاهم والحوار بين كل من تركيا والمملكة العربية السعودية للتعامل بشكل فعال مع التحديات الإقليمية المشتركة؛ وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين لتعزيز التبادل والتعاون المشترك؛ وضرورة إيجاد مسار لتسوية الصراعات الإقليمية المستعصية مثل الأزمة السورية والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني؛ ومتابعة التطورات في السياسة الخارجية التركية بعناية وتحليل تأثيرها المحتمل على المنطقة واتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي لأي تحديات قد تنشأ عنها؛ وكذلك تشجيع الدراسات والبحوث المستقبلية حول هذا الموضوع لفهم أفضل للتحولات السياسية والاستراتيجية في المنطقة وتأثيرها على الدول المجاورة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، حزب العدالة والتنمية، المملكة العربية السعودية.

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 6 - الإصدار 62
تأريخ النشر: 20 ديسمبر 2024 م

The transformations of Turkish foreign policy in the Middle East and their reflection on the Kingdom of Saudi Arabia since the beginning of the Justice and Development Party's rule

By: Mohammed Abdulaziz Alqahtani

Master of Political Science, King Abdulaziz University, Saudi Arabia

Abstract

The current study aimed to analyze and understand the transformations that have occurred in Turkish foreign policy in the Middle East region since the Justice and Development Party came to power. The study seeks to identify the factors that led to these transformations and to clarify the reasons and motives behind them. The researcher used the methodology of foreign policy analysis and national interest analysis to understand these transformations and evaluate their impact on bilateral relations between the two countries. Secondary sources such as previous studies, reports and published articles were also used. The most prominent results reached by the study were: Proving the Kingdom's ability to deal with the challenges and opportunities that arose from these transformations for the Kingdom of Saudi Arabia: Identifying the factors that influenced these transformations and how they affected Saudi-Turkish relations, linking the transformations in Turkish foreign policy to economic, social and cultural developments within Turkey. Addressing the potential impact of these transformations on regional and international security. Based on these results, the researcher recommends several recommendations, the most important of which are: The need to enhance understanding and dialogue between Turkey and Saudi Arabia to effectively deal with common regional challenges; to strengthen diplomatic and trade relations between the two countries to enhance mutual exchange and cooperation; to find a path to resolve intractable regional conflicts such as the Syrian crisis and the Israeli-Palestinian conflict; to carefully follow developments in Turkish foreign policy and analyze their potential impact on the region and take appropriate measures to address any challenges that may arise from them; as well as to encourage future studies and research on this topic to better understand the political and strategic transformations in the region and their impact on neighboring countries.

Keywords: Turkish foreign policy, Justice and Development Party, Kingdom of Saudi Arabia

.

1. المقدمة

تعدّ السياسة الخارجية لأي دولة أداة هامة في تحقيق مصالحها وتعزيز تأثيرها على الساحة الدولية. وفي سياق الشرق الأوسط، تلعب تركيا والمملكة العربية السعودية دورًا حيويًا في تشكيل التوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية. تتراوح العلاقات بين هاتين الدولتين من التعاون الوثيق إلى التوتر المؤقت، ويظهر ذلك جليًا في السياق الإقليمي المتقلب والمتغير باستمرار.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث في تطور السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، وتحليل الانعكاسات التي ترتبت على المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة. إذ توجد مصالح وتحديات مشتركة بين البلدين، تتعلق بالسياسة الإقليمية والاقتصادية والأمنية. وتعكس هذه العلاقة التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة منذ البداية، وتأثيرها على التنافس والتعاون بين تركيا والمملكة العربية السعودية.

1.1. مشكلة الدراسة

تشهد العلاقات السياسية بين تركيا والمملكة العربية السعودية تحولات هامة في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للتغيرات الجيوسياسية والسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط. واحدة من العوامل الرئيسية التي أثرت على هذه العلاقة هو تحول سياسة تركيا الخارجية تحت حكم حزب العدالة والتنمية. كما تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في ضرورة فهم وتحليل تحولات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على المملكة العربية السعودية منذ بداية تولي حزب العدالة والتنمية الحكم. هذه المشكلة تشمل عدة جوانب:

1. تعقيد العلاقات السياسية: تتسم العلاقات السياسية بين تركيا والمملكة العربية السعودية بتعقيدات عديدة نتيجة للتحولات السياسية والجيوسياسية في المنطقة. هذا يتطلب فهمًا عميقًا للتوجهات السياسية والمصالح الوطنية لكل من البلدين.
2. تأثير الأزمات الإقليمية: تشهد منطقة الشرق الأوسط العديد من الأزمات الإقليمية، مثل الأزمة السورية والصراعات الإقليمية الأخرى. يجب تحليل تأثير هذه الأزمات على سياسة تركيا الخارجية وكيف يمكن أن تؤثر على العلاقات مع السعودية.
3. التحولات السياسية في تركيا: يجب فهم التحولات السياسية التي شهدتها تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، وكيف تأثرت سياسة البلاد الخارجية في ضوء هذه التحولات.
4. تقييم تأثير التحولات التركية على السعودية: يجب تحليل تأثير التحولات السياسية في تركيا على المملكة العربية السعودية ومصالحها في المنطقة. هذا يتطلب تقييمًا دقيقًا للعلاقات الثنائية بين البلدين وتحليل تأثير التحولات التركية على السياسة الخارجية السعودية.

من خلال معالجة هذه المشكلة، سيتمكن الباحثون من فهم التحولات السياسية وتحليل تأثيرها على العلاقات الثنائية بين تركيا والمملكة العربية السعودية، وبالتالي توفير رؤى مهمة للدراسات المستقبلية في هذا المجال.

2.1. أسئلة الدراسة

حاولت الدراسة الحالية بشكل عام الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هو تقييم الاستراتيجية المتبعة من قبل المملكة العربية السعودية تجاه دولة تركيا؟
- ما هي الأبعاد والسياسات المتبعة خلال العشر سنوات السابقة؟
- ما هي أهم الحلول المقترحة المبنية على الدراسة؟

3.1. أهمية الدراسة

تحظى الدراسة الحالية بأهمية كبيرة وتستحق الدراسة لعدة أسباب:

1. فهم التحولات السياسية التي شهدتها تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وهو أمر ذو أهمية كبيرة لفهم السياسة الخارجية التركية وتأثيرها على المنطقة بشكل عام.
2. تحليل العلاقات الثنائية بين تركيا والمملكة العربية السعودية، وفهم التأثيرات المتبادلة بين البلدين وكيفية تطورها على مر الزمن.
3. تقييم تأثير التحولات السياسية في تركيا على المملكة العربية السعودية ومصالحها في المنطقة، وهو أمر ذو أهمية بالغة لفهم الديناميكيات السياسية والاقتصادية في المنطقة.
4. تعزيز وإثراء المعرفة الأكاديمية حول العلاقات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ويوفر إطارًا للتحليل والنقاش حول التحولات الجيوسياسية الحالية.
5. الأهمية الاستراتيجية: تعتبر تركيا والمملكة العربية السعودية من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة، ولذلك فإن فهم العلاقات بينهما يعد أمرًا حيويًا لفهم التوجهات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط.

4.1. أهداف الدراسة

1. تهدف الدراسة إلى تحليل وفهم التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية تولي حزب العدالة والتنمية الحكم.

   وتسعى الدراسة إلى تحديد العوامل التي أدت إلى هذه التحولات وتوضيح الأسباب والدوافع وراءها.
2. تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير التحولات السياسية في تركيا على المملكة العربية السعودية وكيفية تأثيرها على المصالح والسياسات الخارجية للمملكة في المنطقة. وتسعى الدراسة إلى تقييم هذا التأثير وفهم العلاقات الثنائية بين البلدين.
3. تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقات الثنائية بين تركيا والمملكة العربية السعودية في ضوء التحولات السياسية، وتسعى إلى فهم التطورات والتحديات والفرص التي تواجه هذه العلاقات. وتهدف الدراسة أيضًا إلى تحديد المجالات التي يمكن تعزيز التعاون والتفاهم بين البلدين.
4. تهدف الدراسة إلى توفير رؤى مهمة وتوصيات قائمة على التحليل والبحث العلمي، تساهم في فهم وتطوير العلاقات السياسية بين تركيا والمملكة العربية السعودية، وتعزز التعاون والتفاهم بين البلدين.

باختصار، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وفهم التحولات السياسية في تركيا وتأثيرها على العلاقات الثنائية بين تركيا والمملكة العربية السعودية، وتوفير رؤى وتوصيات قائمة على البحث العلمي لتعزيز التعاون والتفاهم بين البلدين.

5.1. خطة الدراسة

استخدم الباحث منهجية تحليل السياسة الخارجية وتحليل المصالح الوطنية لفهم هذه التحولات وتقييم تأثيرها على العلاقات الثنائية بين البلدين، كما تم الاستعانة بالمصادر الثانوية مثل الدراسات السابقة والتقارير والمقالات المنشورة.

2. الإطار النظري للبحث

1.2. تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة

تركزت السياسة الخارجية التركية في العقود الماضية على الارتباط بالغرب، حيث شاركت تركيا في مجلس أوروبا منذ عام 1949 وانضمت إلى حلف الناتو في عام 1952. ومنذ توقيع اتفاقية الجماعة الأوروبية، تسعى تركيا جاهدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتعيد النظر في رؤيتها الاستراتيجية تجاه مختلف القضايا بما في ذلك القضايا الدينية.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينيات، سعت تركيا للعب دور إقليمي وخاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002. حيث قام هذا الحزب بتبني سياسات اقتصادية أسهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوجه نحو سياسة اقتصادية جديدة أدت إلى تحقيق ترتيبات أمنية جديدة، خاصة في سياستها لحل المشكلات أو تقليلها. كانت هذه المشاكل قد تسببت في صعوبات للبلاد في الماضي. (الكفارنة، 2018)

وفي ضوء هذه المستجدات، عملت الحكومة الجديدة على التكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر على المنطقة بشكل عام. وقد لعبت تركيا دورا بارزا في إعادة تشكيل سياستها الخارجية لتحقيق الاستقرار والأمان في المنطقة. تمكن حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى السلطة في تركيا عام 2002، وأحدث وصوله تحولات عميقة في السياسة التركية الداخلية والخارجية على حد سواء منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

عرفت السياسة الخارجية التركية تحولاً أساسياً عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة من خلال ما عُرف بسياسة "تعدد البعد" الذي وضعها وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت "داوود أوغلو"، والتي تتمحور حول سياسة خارجية متعددة الأبعاد، هدفها تصفير المشكلات مع دول الجوار، وتحقيق تطور دبلوماسي معتبر، الهدف منه إعادة صياغة دور تركيا في المنطقة باعتبارها دولة محورية مركزية من خلال ما تملكه من مصادر القوة الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها من أشكال القوة (الدين، 2022). وهو ما عُرف بإعادة توجيه علاقات تركية الخارجية في إطار التصور العثماني الجديد، المستند إلى نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها أيضاً الدكتور أحمد داوود أوغلو، والذي يذهب إلى أن السياسة الخارجية التركية كانت تفتقر إلى التوازن بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة اهتمام مصالح تركيا مع الدول الأخرى وخصوصاً دول الشرق الأوسط (علوان، الصفحات 69-70).

وبذلك اختلفت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية اختلافاً كلياً عن السياسة الخارجية القديمة. سواء في التفكير أوفي الفاعلية. وعد طيب رجب أردوغان الشعب التركي قبل وصوله إلى الحكم عام2002م بالنهضة الشاملة، وكانت السياسة الخارجية من أهم المحاور التي وعد بتطويرها، وتمكن بفعل ذلك وتطوير السياسة الخارجية التركية اعتماداً على عدة أسباب ومقومات، أبرزها (فجور، 2002):

- تفعيل قوة الجغرافيا: فقد نجحت حكومة العدالة والتنمية في توظيف موقع تركيا الجغرافي جيدا، واستعملته كورقة ضغط ومناورة من طرفها، في تحركاتها الدبلوماسية، فحرصت على التواجد وبفاعلية في كل نقاط الصراع والمشاكل التي تصل إليها جرافتيها فكانت فاعلة ومتواجدة في العراق وأرمينيا وأذربيجان وسوريا واليونان وبلغاريا وروسيا وقبرص.
- توظيف القوة الناعمة: حيث وظفت تركيا العديد من أدوات القوة الناعمة مثل السمعة والمصداقية، عبر توظيف إعلامها ونهضتها الاقتصادية وتبني مواقف عادلة وإنسانية، وكذلك توظيف الثقل الحضاري والثقافي لها والاقتصاد والمساعدات وغيرها من الأدوات الفعالة.

- استخدام القوة الصلبة: لم تتردد تركيا في استخدام قوتها الصلبة، وخاصة بعد "الربيع العربي"، وفشله في تحقيق مطالبها، واندلاع الأزمة السورية، التي أصبحت تهدد الأمن التركي. فبداية من 2113م، بدأت تركيا في استعمال القوة لحماية حدودها من داعش، وأكراد سوريا، فشكلت منطقة عازلة على حدودها وطردت كل من يهدد أمنها القومي.
- التحرك في كل الاتجاهات: حيث اتبعت تركيا سياسة الانفتاح على الكل وسعت إلى إنهاء مشكلاتها مع جوارها وأبرزها إنهاء خصومتها مع أرمينيا وتحسين علاقتها مع اليونان.

وبالعموم يمكن القول أن التوجهات السياسية لحزب العدالة والتنمية تقوم على ثلاثة محاور وفق ما يلي (علوان، ص 70):

المحور الأول: الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج. وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد يتعين على تركيا أن تمارس دوراً أكثر حيوية في السياسة الخارجية.

المحور الثاني: استحضار إرث القوة العظمى العثماني، وإعادة تعريف هوية البلاد الاستراتيجية والقومية، وهذا يقود أن تضطلع تركيا بدو ر دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة واسعة تقوم فيها بوظيفة المركز.

المحور الثالث: التمسك بهدف الانفتاح على الغرب على غرار ما كانت تفعل تركيا في العهد الإمبراطوري مراعية موضعها بين أوروبا وآسيا، وللإرث الأوروبي أهمية كبيرة للعثمانيين الجدد، فهم منضمون ومنفتحون على الغرب والنفوذ الغربي مثلما هم وثيقوا الصلة بالإرث الإسلامي والشرقي.

بالعموم شكلت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، تحديداً في بداية عهده، نموذجاً ناجحاً وحققت نجاحات في مجالات عدة وبنت سمعة إقليمية ودولية جيدة، وتمكنت من تخفيض وحل أغلب مشكلاتها مع دول الجوار، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لكن مع اندلاع ما سمي بـ "ثورات الربيع العربي"، ظهر تحدي جديد أمام نجاح السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط تحديداً، حيث تبنت تركيا موقفاً تدخلي. عززت السياسة الخارجية لتركيا من حضورها الإقليمي بالمنطقة اعتماداً على العامل العسكري، إذ تمتعن بوجود عسكري في كل من سورية وليبيا والعراق (العقرباوي، 2023).

يعد الربيع العربي تحدياً استراتيجياً للسياسة الخارجية التركية التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية، وضاعفت من حجم التحديات التي تواجهها تركيا في سعيها لأن تصبح قوة عظمى في المنطقة، كما تسببت تلك الأحداث عملياً في انتهاء العمل بسياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار، ولا سيما فيما يتعلق بسورية (غريب،2018، صفحة 72)، وهو ما أحدث تحولاً في السياسة الخارجية التركية ودورها وتوجهاتها وتأثيرها، وكذلك سمعتها الدولية.

يرى الباحث أنه سعت حكومة العدالة والتنمية إلى تبني سياسة خارجية مختلفة ونشطة في منطقة الشرق الأوسط تحديداً، وباقي العالم عموماً، حيث سعت تركيا لتوظيف هذه السياسة لجعل تركيا دولة فاعلة ومؤثرة في إقليم الشرق الأوسط، بل قائد النظام الإقليمي الشرق الأوسطي، وإعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية لكن وفق مقاربة جديدة. لكن مع وجود تركيا في منطقة حيوية مثل منطقة الشرق الأوسط والتي تشهد تغيرات وحسابات استراتيجية متباينة، كان لا بد أن يظهر تحديات أمام هذه السياسة ومتغيرات وتطورات دفعت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى تغيير رؤيتها وإحداث تبدلات في صياغتها لسياستها الخارجية وإعادة تقييمها وتقييم الدور التركي في المنطقة.

2.2. الأهمية الجيوسياسية لتركيا

تتمتع تركيا بأهمية جيوسياسية كبيرة في المنطقة وعلى المستوى العالمي لعدة أسباب:

الموقع الجغرافي: تركيا تقع على تقاطع القارات الأوروبية والآسيوية وتعتبر جسرًا طبيعيًا بين الشرق والغرب. هذا الموقع الاستراتيجي يسمح لتركيا بلعب دور رئيسي في تنظيم الحركة الاقتصادية والسياسية والثقافية بين القارات (الكفارنة، 2018).

القدرات العسكرية: تعتبر تركيا من أكبر القوات العسكرية في المنطقة وتمتلك قدرات عسكرية متقدمة. يتسنى لها بفضل قوة جيشها وقاعدتها الصناعية تعزيز قدرتها التفاوض والتعامل في الشؤون الإقليمية والدولية. (صالح، 2011).

النفوذ الاقتصادي: تركيا لديها اقتصاد قوي يعتمد على الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات. هذه القوة الاقتصادية تمكنها من تحقيق تأثير ونفوذ كبيرين في المنطقة، وتسهم في جعلها قوة إقليمية مهمة.

الثقافة والتراث: تركيا تمتلك تراثا ثقافيا غنيا وتاريخا عريقا يمتد لآلاف السنين. وبفضل هذا التراث، فإن تركيا تلعب دورًا حضاريًا في المنطقة وتجذب السياح والمهتمين بالثقافة من مختلف أنحاء العالم. (الشرقاوي، 2012)

العضوية في منظمات دولية: تركيا هي عضو نشط في العديد من المنظمات الدولية مثل الناتو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجلس أوروبا. هذه العضوية تعطيها صوتًا قويًا في صياغة السياسات الدولية وتمكنها من المشاركة في صنع القرار على المستوى العالمي. (صالح، 2011).

ويؤكد الباحث أن انتشار النفوذ والتأثير الجيوسياسي لتركيا يشكل تحديات وفرصًا للدولة ولكنها في المجمل تساهم في استقرار المنطقة وتعزز التعاون الإقليمي والدولي.

ونستنتج أن تواجد تركيا في موقع جغرافي استراتيجي يعطيها أهمية كبيرة في السياسة الإقليمية والدولية. تحافظ تركيا على رؤيتها الاستقلالية وتسعى للعب دور فاعل في المنطقة، سواء من خلال التعاون مع القوى العالمية أو من خلال تطوير علاقاتها مع الدول الأخرى في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والبلقان. منذ حقبة بعد الحرب الباردة، شهدت تركيا تحولًا في سياستها الخارجية لتصبح أكثر استقلالية وتحاول توسيع دائرة نفوذها في المنطقة وتعزيز دورها في القضايا الإقليمية والدولية. تركيا تحاول بناء علاقات قوية مع مختلف الدول وتشارك في منظمات إقليمية ودولية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنظمة التعاون الاقتصادي للدول السبع الكبرى (G7)، ومجلس أوروبا، وغيرها.

وبالتالي ثمة رؤية استراتيجية واضحة خلف هذا التحرك النشط للدولة التركية، والذي حدث منذ جاءت حكومة العدالة والتنمية إلى السلطة انه هناك منظور جديد دخل على السياسة الخارجية التركية، وهو فكرة أن تركيا ليست مجرد جسر بين الشرق والغرب (أوغلو، 2012). وهو ما يؤكده " أحمد داوود أوغلو" بقوله "تركيا دولة مركز وليست دولة طرف، فهي ليست منزوية جغرافيا بل تجمع بين عدة أقاليم سوية، فهي ليست دولة أوروبية فحسب، بسبب موقعها المركزي بل دولة آسيوية أيضا، وهي ليست دولة متوسطية وحسب بل هي دولة واقعة على البحر الأسود أيضا، كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط.(أوغلو، 2004) ويفترض ذلك، وعليه تمتلك تركيا القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها أن تنخرط بوصفها دولة مركزية، إذ تحمل دولة المركز أربع سمات رئيسية مميزة (العمق الجغرافي، الاستمرارية التاريخية التأثير التاريخي المتبادل، الترابط الاقتصادي المتبادل) (صالح، 2011).

3.2. مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية للسلطة

يتميز حزب العدالة والتنمية بمسارٍ معتدل غير معادٍ للغرب، حيث يتبنى نظام الرأسمالية السوقية. من بين أهداف الحزب، السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتعزيز العلاقات مع الغرب. يصف الحزب نفسه بأنه حزب محافظ يمثل التيار الإسلامي المعتدل، ويحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته. يؤمن الحزب بالنظام الجمهوري وسيادة القانون، ويدافع عن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد بغض النظر عن العرق والدين. كما يؤكد الحزب على وحدة الأمة التركية ويسعى لتعزيز مستوى الحضارة المعاصرة وفقًا لمبادئ مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، يولي الحزب اهتمامًا بالديمقراطية والمشاركة السياسية وأهمية مؤسسات المجتمع المدني (كفارنة، 2018)

لذلك يمكننا تصنيف المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية بخمسة مبادئ وهي:

1- التوازن بين الحرية والأمن يعتبر تحديًا في السياسة الخارجية، حيث تحتاج الدول إلى إيجاد توازن متوازن بين الحفاظ على حرية المواطنين وضمان أمن البلاد. في هذا السياق، يمكن أن يكون التوجه نحو مقاربة متكاملة للسياسة الخارجية هو الحلاً المثلى. هذا يعني أنه يجب على الدول أن تنظر لقضايا الأمن والحرية كجزء لا يتجزأ من بعضها البعض، وأن تعمل على دمجها في إطار واحد. (راقدي، 2018) **ويمكننا القول** لأنه تركيا، كانت تتبع سابقًا سياسة الأولويات في السياسة الخارجية، حيث كانت تضع الأمن والمصالح الوطنية في مقدمة اهتماماتها. ومع ذلك، يمكن القول إن تركيا قد قامت بتغيير في نهجها السياسي في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تهتم أكثر بالحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية في سياستها الخارجية.

2- الانخراط الفعال في الدبلوماسية المتناغمة مع الدول المجاورة القائمة على المبادرة بهدف الوصول إلى التعاون وإحداث ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية بالشكل الذي يبرز دور تركيا في أي ترتيب إقليمي كمفاوضات السلام واستضافة المنتديات والمؤتمرات (السعيد، 2018) **ويقدم الباحث** مثالاً على ذلك، حيث لعبت دوراً هاماً في عمليات المفاوضات بين الأطراف المختلفة لحل النزاعات الإقليمية، مثل نزاع قبرص. **ويؤكد الباحث** بأنه استضافة المنتديات والمؤتمرات أعطت فرصة للقادة العالميين والمسؤولين للقاء والتفاوض وبحث القضايا الإقليمية المشتركة.

3- سياسات متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك كالأداء الكلي للسياسة الخارجية الذي يعني الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية وقوى المجتمع المدني، والذي بدوره أدى إلى زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسة الخارجية وأصبح ذلك جزءا من فكرة الأداء الكلي. (راقدي، 2018) **فعلى سبيل المثال**، تعترف تركيا بأهمية تعاون المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وتعمل على تعزيز التعاون مع هذه المنظمات ومنحها الدعم اللازم في إطار سياستها الخارجية.

علاوة على ذلك، يؤكد الباحث أن التركيز على الأداء الكلي للسياسة الخارجية أدى إلى زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسة الخارجية. حيث يعترف بأن المجتمع المدني يلعب دورًا حيويًا في تعزيز الديمقراطية والحقوق الإنسانية والتنمية المستدامة. لذا فإن تركيا تشجع على مشاركة المجتمع المدني في صنع القرارات السياسية الخارجية وتعزز دوره في هذا الصدد.

4- خطاب دبلوماسي جديد يتسم بالثبات والمرونة. **من وجهة نظري**، فإن الثبات والمرونة هما صفتان مهمتان لخطاب دبلوماسي جديد في تركيا. يجب أن يكون الدبلوماسي ثابتًا في المبادئ والقيم التي تعتبرها تركيا مهمة، مثل الحرية وحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون قادرًا على التكيف مع التغيرات والتحديات الجديدة والتعامل معها بمرونة، بهدف تحقيق الاستقرار والسلام وتعزيز العلاقات الدولية.

5- دبلوماسية إيقاعية تجمع بين النظرة الاستراتيجية البعيدة المدى ومتطلبات المواقف التكتيكية الظرفية الآنية (البرصان، 2009)

مما سبق يلخص الباحث أهم المبادئ التي تتميز بها السياسة الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية بأنها مبادئ السياسة الخارجية لتركيا متطورة مع مرور الوقت ومتغيرة حسب الظروف الإقليمية والدولية، وتعكس توجهات الحزب الحاكم وأولوياته في العلاقات مع العالم الخارجي بالإضافة إلى عدة مبادئ أهمها:

- تعزيز العلاقات الإقليمية: يسعى الحزب إلى تعزيز العلاقات مع دول الجوار والشركاء الإقليميين، وذلك من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي والأمني.
- الاستقلالية والمبدأ الوطني: يحرص حزب العدالة والتنمية على الحفاظ على استقلالية القرار الوطني والحفاظ على مصالح تركيا، ويرفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية.
- الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة: يؤمن الحزب بأهمية الاحترام المتبادل وتعزيز العلاقات المبنية على المصالح المشتركة مع مختلف الدول والمنظمات الدولية.
- الدبلوماسية المتعددة الأطراف: يعتمد الحزب على الدبلوماسية المتعددة الأطراف في علاقاته الخارجية، ويرحب بالتعاون والحوار مع دول العالم المختلفة.
- الاهتمام بالقضايا الإسلامية: يحظى الحزب باهتمام خاص بالقضايا الإسلامية وحقوق المسلمين حول العالم، ويسعى لتعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية وتعزيز التضامن الإسلامي.
- التعاون الدولي والاندماج الإقليمي: يعتبر الحزب التعاون الدولي والاندماج الإقليمي جزءًا أساسيًا من سياسته الخارجية، ويسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي مع الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة.

4.2. أهم الإصلاحات التي شهدتها تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية

تركيا أصبحت مهتمة بالقضايا العالقة في الوطن العربي بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة. تركز هذه الاهتمامات على قضية فلسطين، حيث قدمت تركيا المساعدات الاقتصادية للفلسطينيين وعبرت عن رأيها النقدي تجاه سياسة إسرائيل القائمة تجاه الفلسطينيين. كما شاركت تركيا في المباحثات العديدة لإيجاد حل عادل وسلمي للقضية الفلسطينية. هذا الدور الذي قامت به تركيا قد أظهر أهميتها بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. (أرجيلوس، 2017)

ظهرت تركيا في السنوات الأخيرة كقوة سياسية واقتصادية إقليمية، حيث أصبحت لاعبًا رئيسيًا في القضايا المتعلقة بالمنطقة. تتأثر علاقاتها مع الدول العربية بالعديد من العوامل، مثل المصالح المشتركة والعوامل التاريخية والأيديولوجية. لم تعد تركيا تكتفي بالبقاء في مكانها على هامش الأحداث، بل أصبحت تتقدم في صفوف الدول التي تتدخل في قضايا المنطقة. وهذا التغيير أثر على علاقاتها مع بعض الدول، حيث فقدت بعضًا من الصداقة وبدأت تتنافس معها من أجل المصالح والنفوذ (راقدي، 2017) بالإضافة فقد كان من أهم الإصلاحات السياسية التي شهدتها تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية إلغاء حالة الطوارئ جنوب شرق تركيا، وإعطاء المجال الواسع للحريات إذا قارناه بالماضي، مع زيادة تكريس معايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان،

كما عمل على تحييد الجيش والمحكمة الدستورية. (السعيد، 2018)

أما من الناحية الاقتصادية فهناك عدة إصلاحات اقتصادية شهدتها تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية. تلك الإصلاحات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة التنافسية وتحسين مناخ الأعمال في البلاد، منها (خولي، 2014):

- **الاستقرار المالي:** تم التركيز على تعزيز الاستقرار المالي والمالية العامة من خلال تطبيق سياسات محافظة وتحديد الإنفاق الحكومي. تم تنفيذ إصلاحات لتحديد الدين العام وتحسين إدارة الدين الحكومي.
- **تحرير السوق:** تم العمل على تحرير السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تم إصلاح القوانين لتسهيل الأعمال التجارية وتخفيض التكاليف والعوائق البيروقراطية.
- **الخصخصة:** تم إجراء العديد من عمليات الخصخصة لتحسين كفاءة الشركات الحكومية وتحقيق توفير في التكاليف وتحقيق تطوير اقتصادي.
- **تعزيز الصادرات:** تم وضع خطط واستراتيجيات لزيادة الصادرات وتعزيز التجارة الخارجية. تم تقديم الدعم للشركات المصدرة وتحسين بنية التصدير والتسهيلات.
- **القطاع المالي:** تم تعزيز القطاع المالي من خلال تحسين نظام البنوك والمؤسسات المالية وتعزيز قوانين الرقابة المالية. تم تنفيذ إصلاحات لتعزيز النزاهة وتعزيز المصالحة المالية.
- **تعزيز البنية التحتية:** تم الاستثمار في تحسين البنية التحتية الحيوية مثل النقل والطاقة والاتصالات.

تمت إصلاحات لتعزيز قدرة البنية التحتية على دعم النمو الاقتصادي.

5.2. انعكاسات السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على العلاقات مع السعودية

شهدت العلاقات التركية السعودية تبدلات وتحولات على امتداد تاريخها الذي يعود إلى عام 1929، وهو تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إثر توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين تركيا والسعودية في العام السابق.

لم تشهد العلاقات التركية السعودية عبر تاريخها توافقاً تاماً أو تحالفاً استراتيجياً، حيث كانت تخضع لعوامل عدة منها ما هو تاريخي ومنها ما هو قومي أو سياسي، فمنذ عام 1960 لم يقم بزيارة تركيا أي عاهل سعودي حتى عام 2003، لكن بذات الوقت لم تشهد هذه العلاقات توتراً أو قطيعة كلية، واستمرت حالة البرود في العلاقات الثنائية حتى تمكن حزب العدالة والتنمية في تركيا من الوصول إلى الحكم عام 2002، حينها بدأت العلاقات بالتحسن (السياسي، 2015)

لكن عادت وساءت العلاقات التركية مع دول الخليج بشكل عام، باستثناء قطر والكويت، والسعودية على وجه خاص مساراً وعراً مع بداية ما سمي بـ "الربيع العربي"، حيث تباعدت الأولويات الاستراتيجية بعد أن تقاربت لفترة، وتعمق التنافس الجيوسياسي، واتسمت العلاقة بين تركيا والسعودية بأنها علاقة مفتوحة من المنافسة والصراع، وأحياناً ضمنية، وأصبح هذا التنافس والخلاف أكثر انفتاحاً ووضوحاً من حادثة "خاشقجي" (راكيبوغلي، 2023). ففي أعقاب الانقلاب الذي حصل في مصر ضد الرئيس المصري "محمد مرسي" عام 2012، اختلفت تركيا مع السعودية في التعاطي مع هذا الحدث، إذ عدت تركيا الانقلاب الذي حصل غير شرعي وفتحت أبوابها لجميع من لجأ إليها من المعارضين المصريين وقدمت دعماً لهم، على عكس السعودية التي تعاطت بإيجابية مع الحكم الجديد في مصر، وجاءت حادثة "خاشقجي" لتخرج الخلاف إلى العلن عام 2018، حيث تم اغتيال كاتب العمود في صحيفة واشنطن بوست "جمال خاشقجي" في القنصلية السعودية في إسطنبول في أكتوبر 2018،

واتهمت تركيا السعودية بتدبير جريمة اغتيال الصحفي السعودي "خاشقجي"، وتحرك الادعاء العامل التركي لفتح ملف القضية وتوجيه اتهامات طالت بعض المسؤولين السعوديين (جلود، 2021).

وبعد تداعيات حادثة "خاشقجي" توقفت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وتركيا فعليًا، حيث أصبح هنالك قطع شبه كامل للعلاقات الدبلوماسية، وبحلول عام 2020، كان رجال الأعمال السعوديون يدعون إلى مقاطعة البضائع التركية الصنع، وقام كلا البلدين بحظر وسائل الإعلام المملوكة للآخر في نفس العام. وبدأ السعوديون أيضًا في الوقوف ضد تركيا في النزاعات الدولية، على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بالخلافات بين تركيا واليونان، أو مصر (Schaer, 2023). وانتشرت في تلك الآونة مزاعم عن قيام السعودية بطردها السفير التركي في السعودية " أردوغان كوك" ونقلت وكالة الأنباء الرسمية في المملكة العربية السعودية (واس) عن "مصدر مسؤول بوزارة الخارجية" أن هذا الخبر "لا أساس له من الصحة جملة وتفصيلا". وجاء في نص الدعوة: "المملكة العربية السعودية، إذ تعرب عن احترامها للجمهورية التركية الشقيقة، تدعو الخبراء والمسؤولين المعنيين الأتراك إلى زيارة قنصليتها العامة في إسطنبول، وذلك حرصا من المملكة على استجلاء حقيقة مسألة اختفاء المواطن السعودي جمال أحمد خاشقجي بن حمزة، وانطلاقا من مبدأ التعاون مع حكومة الجمهورية التركية "، ويضاف إلى ذلك الخلافات الأساسية حول قطر والتحالف التركي العسكري والسياسي مع قطر، رغم الحصار والمقاطعة الذي فرضته دول الخليج عليها ولم يرفع حتى بداية العام 2021.

لكن بدأ هذا الوضع يتغير منذ عام 2015 وانتهت القطيعة بين البلدين عام 2020، حيث ساهمت التطورات التي حصلت في الشرق الأوسط في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في عودة التقارب التركي السعودي، وذلك نتيجة تراجع زخم ما سمي بـ "الربيع العربي" التي تباينت وجهات نظر الطرفين حول انعكاساته على الأمن الإقليمي، إلى جانب انتقال الحكم في السعودية وتغير أولوياتها وإعطاء الأولوية المطلقة لمواجهة التمدد الإيراني (السياسي، 2015)، وشهدت العلاقات نقلة نوعية تحديداً منذ أن تولى الرئيس التركي "أردوغان" منصبه في آب 2014، والملك سلمان حكم المملكة السعودية عام 2015 (الخازن، 2023).

خلال عامي 2015- 2016، عُقدت خمس قمم سعودية تركية جمعت الملك "سلمان بن عبد العزيز" والرئيس "أردوغان"، وتم في ختام زيارة الملك "سلمان" الرسمية إلى تركيا في نيسان 2016 الإعلان عن إنشاء مجلس التنسيق السعودي التركي بهدف تعزيز التعاون المشترك في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصاد والتجارة والبنوك والمال والملاحة البحرية والصناعة والطاقة والزراعة والثقافة والتربية والتكنولوجيا والمجالات العسكرية والصناعات العسكرية والأمن والإعلام. كما أنه خلال هذه الزيارة منح الرئيس التركي لملك السعودية وسام الجمهورية وهو أعلى وسام لتركيا يمنح لقادة ورؤساء الدول (العلاقات السعودية التركية تطور ونمو وتعاون مشترك، 2022)، وهو ما يعطي مؤشر ويوجه رسائل حول أهمية العلاقات الثنائية بالنسبة لكل من البلدين، والحرص على تطويرها والسعي من قبل الطرفين لرفع مستوى العلاقات الثنائية والارتقاء بها وتوسيع مجالاتها.

أدى القرار الذي اتخذته تركيا بتعليق محاكمة المتهمين بقتل "خاشقجي " ونقل المحاكمة إلى المملكة العربية السعودية إلى إزالة العقبة الأخيرة أمام تحسين العلاقات التركية السعودية، وانتقدت منظمات حقوق الإنسان تركيا بسبب هذا القرار، لكن المدافعين عن أنقرة قالوا إن هذه الخطوة يجب أن تتم من أجل مصالح تركيا. (KARATAŞ, n.d.).

تواصل تعزيز العلاقات بزخم أكبر فيما بعد، وشهد عام 2022 تحركات دبلوماسية عكست وأكدت تراجع التوتر في العلاقات التركية السعودية، بداية من الاجتماع بين وزيري خارجية البلدين لبحث تعميق العلاقات الثنائية، مروراً ببحث وزير المالية

التركي مع نظيره السعودي سبلاً جديدة لتعزيز العلاقات التجارية التي تضررت منذ مقاطعة الرياض غير الرسمية للواردات التركية، ولقاء وزير خارجية البلدين خلال اجتماع منظمة التعاون الإسلامي في إسلام أباد، واتخذت أنقرة خطوات لمعالجة مخاوف السعودية ومن أهمها الامتثال للمطالب العربية المتعلقة بالكف عن دعم التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، وتسريع العلاقات مع دول الخليج الأخرى ومصر (ماهر، 2022).

أجرى ولي العهد السعودي أول زيارة رسمية لتركيا في حزيران 2022 بعد أقل من شهرين من أول زيارة يجريها الرئيس "أردوغان" إلى السعودية منذ سنوات، وكان ذلك في نيسان 2022، وأكد البيان الختامي لزيارة ولي عهد السعودية على عمق العلاقات المتميزة بين البلدين، والاتفاق على تفعيل الاتفاقيات الموقعة في مجالات التعاون الدفاعي (الخازن، 2023).

ومن وجهة نظر الباحث وبصفة عامة، يمكن أن تؤثر السياسة الخارجية الجديدة لتركيا، التي تكون أكثر استقلالية ومتمردة، على العلاقات مع السعودية وتزيد من التوترات المحتملة بين البلدين. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن العلاقات الثنائية قد تعرضت لصدمات في السابق وتمكنت من التعافي والتحسن مع مرور الوقت.

6.2. العوامل المؤثرة في مسار العلاقات التركية السعودية بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة

بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، هناك العديد من العوامل المؤثرة في مسار العلاقات التركية السعودية، وتتغير هذه العلاقة بناءً على المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدين، **ويلخص** الباحث هذه العوامل:

- الديناميكية السياسية: تركز العلاقات بين تركيا والسعودية على العديد من المسائل السياسية والأمنية في المنطقة. قد تتأثر هذه العلاقات بالتغيرات السياسية والانتقالات في السلطة في كلا البلدين.
- العمق التاريخي: للعلاقات بين تركيا والسعودية جذور تاريخية عميقة، وقد تؤثر العوامل التاريخية والثقافية على تصور كل بلد للآخر وعلى طبيعة العلاقات بينهما.
- المصالح الاقتصادية: للعلاقات الاقتصادية بين تركيا والسعودية أهمية كبيرة، حيث تتبادل البلدين التجارة والاستثمارات. قد تتأثر هذه العلاقة بالأوضاع الاقتصادية والتجارية لكل بلد.
- التوجهات السياسية والأيديولوجية: يمكن أن تؤثر التوجهات السياسية والأيديولوجية لكل بلد على علاقته مع الآخر. قد تحدد الاختلافات في الرؤى والمواقف بين تركيا والسعودية جوانب من هذه العلاقة.
- الأحداث الإقليمية والدولية: تتأثر العلاقات التركية السعودية بالأحداث الإقليمية والدولية، مثل الصراعات والأزمات في المنطقة. قد تتطلب بعض هذه الأحداث من تركيا والسعودية أخذ مواقف متباينة، مما يؤثر على العلاقة بينهما.

7.2. السيناريوهات المحتملة والحل المقترح

من خلال من سبق من تحليل للعلاقات السعودية التركية، فإننا يمكننا طرح عدة سيناريوهات محتملة لهذه القضية وهي:

- التوتر السياسي: حيث يمكن أن يظل الصراع السياسي بين السعودية وتركيا حاضرًا، مما يؤدي إلى استمرار التوترات بين البلدين وتباعدهما.
- تحسين العلاقات: قد يتم التوصل إلى تفاهمات أو اتفاقيات تسهم في تحسين العلاقات بين السعودية وتركيا، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.

- التعاون الاستراتيجي: يمكن أن ينشأ تحالف أو تعاون استراتيجي بين البلدين لمواجهة التحديات المشتركة، مثل التهديدات الإرهابية أو التدخلات الخارجية.

ومن خلال الإصلاحات الأخيرة وتحسن العلاقات بين الدولتين فإن الباحث سيقدم حلاً مقترحاً يتمثل في التعاون الاستراتيجي، فقد يكون سيناريوًا مفيدًا وفعالًا على عدة مستويات، ويمكن أن يكون له تأثير كبير على الاستقرار الإقليمي والعالمي. ويمكننا تقديم توصيفًا أكثر دقة لهذا السيناريو وفوائده:

يمكن أن يؤدي التعاون في مجال الاستخبارات بين السعودية وتركيا إلى تبادل معلومات استخباراتية حول التهديدات الإرهابية والمتطرفة، مما يساعد على مكافحة الإرهاب بشكل أكثر فعالية. بالإضافة إلى التعاون الأمني بين البلدين وتبادل المعلومات والخبرات في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب والتهديدات الإقليمية الأخرى، مما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. كما يمكن أن يقوم البلدان بالتعاون في المنتديات الدولية والإقليمية لتعزيز السلم والأمن وتحقيق الاستقرار في العالم، وفيما يتعلق في المجال العسكري فيمكن أن يشمل التعاون العسكري تبادل الخبرات والتدريب في المجالات العسكرية، بما في ذلك تطوير القدرات الدفاعية والمشاركة في تدابير الأمن الجماعي.

عوائد وإيجابيات الحل المقترح

ومن وجهة نظر الباحث فإن للحل المقترح العديد من الفوائد على البلدين، فمن خلال التعاون في مكافحة الإرهاب وتدابير الأمن الجماعي، يمكن أن يساهم الاتفاق في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وما بعدها. وأيضاً تعزيز العلاقات الثنائية التي من الممكن تخلق بيئة ملائمة للتبادل التجاري والاستثمار والتعاون الاقتصادي.

بالإضافة إلى تقليل التوترات الإقليمي؛ فعبر التعاون في التصدي للتحديات المشتركة، يمكن أن يسهم البلدان في تقليل التوترات وتهدئة التوترات الإقليمية، مما يخدم مصالح السلام والاستقرار، ومن خلال التعاون الاستراتيجي أيضاً، يمكن تعزيز التأثير الإيجابي على المجتمع الدولي حيث تقوم الجهود المشتركة إلى تحسين صورة البلدين في المجتمع الدولي وزيادة الثقة في قدرتهما على المساهمة في حل المشاكل العالمية

التعاون الاستراتيجي ورؤية المملكة السعودية 2030

ومن خلال رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي وتنويعه بعيدًا عن الاعتماد الوحيد على النفط، وتعزيز القطاعات الأخرى مثل السياحة والترفيه والتصنيع والتقنية. بالتالي، يمكن ربط سيناريو التعاون الاستراتيجي بين السعودية وتركيا برؤية المملكة السعودية 2030 من خلال النقاط التالية:

- **تعزيز التعاون الاقتصادي:** من خلال تعزيز العلاقات مع تركيا، يمكن للسعودية استكشاف فرص جديدة للتجارة والاستثمار في قطاعات غير نفطية، مما يسهم في تنويع اقتصاد المملكة وتحقيق أهداف رؤية 2030.
- **تعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة:** يمكن أن يساهم التعاون مع تركيا في تعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة مثل التصنيع والتكنولوجيا والابتكار، مما يسهم في تطوير وتحديث الاقتصاد السعودي وفقًا لأهداف رؤية 2030.
- **تعزيز السياحة والترفيه:** قد يؤدي التعاون مع تركيا إلى تعزيز القطاعات السياحية والترفيهية في المملكة السعودية، مما يسهم في جذب المزيد من السياح وتنويع مصادر الدخل وتحقيق أهداف رؤية 2030 في هذا المجال.
- **تعزيز التبادل الثقافي والتعليمي:** يمكن أن يشمل التعاون الاستراتيجي مع تركيا تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات مثل التعليم والثقافة، مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 في بناء مجتمع معرفي وتعليمي متطور.

بالتالي، يمكن أن يعزز السيناريو المقترح للتعاون الاستراتيجي بين السعودية وتركيا رؤية المملكة السعودية 2030 من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتنويع مصادر الدخل وتعزيز التبادل الثقافي والتعليمي.

العواقب والتحديات:

هناك عواقب وتحديات محتملة قد تواجه السعودية في حال طبقت سيناريو التعاون الاستراتيجي مع تركيا.

من بين هذه العواقب والتحديات

- ضغوط داخلية: قد تواجه السعودية ضغوطًا داخلية من قبل بعض الجماعات أو الأفراد الذين يعارضون التعاون مع تركيا، ويروجون لرؤى أو أجندات تتعارض مع هذا السيناريو.
- توتر العلاقات الإقليمية: قد تزيد عملية التقارب مع تركيا من التوترات مع دول أخرى في المنطقة التي تختلف معها في العديد من القضايا الإقليمية.
- الضغط الدولي: قد يواجه السعودية ضغوطًا دولية في حال طبقت سياسات تعاونية مع تركيا، خاصةً إذا كانت هذه السياسات تتعارض مع مواقف الدول الأخرى.
- تأثر العلاقات مع الدول الأخرى: قد يؤدي التعاون الوثيق مع تركيا إلى تأثير على العلاقات مع بعض الدول الأخرى التي قد تشعر بالقلق إزاء هذه التحركات.
- الموازنة الدبلوماسية: قد تحتاج المملكة العربية السعودية إلى موازنة عناصر متعددة مثل العلاقات مع الدول الأخرى ومصالحها الاستراتيجية الخاصة في اتخاذ قرارات بشأن التعاون مع تركيا.

ومن خلال ما سبق، من الضروري أن تنظر السعودية بعناية في العواقب المحتملة وتقوم بتقييم شامل للمخاطر والفوائد قبل اتخاذ أي قرار بشأن التعاون الاستراتيجي مع تركيا.

3. النتائج والتوصيات

وبعد تحليل ما سبق فقد نتج عن الدراسة الحالية ما يلي:

1- تقديم حلاً مقترحاً للعلاقات السعودية التركية.

2- تحليل وفهم التحولات الرئيسية في سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم.

3- إثبات قدرة المملكة في التعامل مع التحديات والفرص التي نشأت عن هذه التحولات للمملكة العربية السعودية.

4- تحديد العوامل التي أثرت في تلك التحولات وكيفية تأثيرها على العلاقات السعودية التركية.

5- ارتباط التحولات في السياسة الخارجية التركية بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل تركيا.

6- تناول التأثير المحتمل لهذه التحولات على الأمن الإقليمي والدولي.

بناءً على هذه النتائج، يمكن فإن الباحث يوصي بجملة من التوصيات هي:

1. ضرورة تعزيز التفاهم والحوار بين كل من تركيا والمملكة العربية السعودية للتعامل بشكل فعال مع التحديات الإقليمية المشتركة.
2. تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين لتعزيز التبادل والتعاون المشترك.
3. ضرورة إيجاد مسار لتسوية الصراعات الإقليمية المستعصية مثل الأزمة السورية والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

4. متابعة التطورات في السياسة الخارجية التركية بعناية وتحليل تأثيرها المحتمل على المنطقة واتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي لأي تحديات قد تنشأ عنها.
5. تشجيع الدراسات والبحوث المستقبلية حول هذا الموضوع لفهم أفضل للتحولات السياسية والاستراتيجية في المنطقة وتأثيرها على الدول المجاورة.

4. قائمة المراجع

- أرجيلوس، نسرين. (2017). الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ،9 (ديسمبر)، 224- 241.
- أوغلو، أحمد داوود (2012). معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة في العالم. مجلة الرؤية التركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، القاهرة.
- أوغلو، أحمد داوود. (2004). الاستراتيجية التركية الجديدة. مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، (116)، بيروت.
- البرصان، أحمد. (2009). كيسنجر العثمانية الجديدة: مهندس السياسة الخارجية التركية. مجلة المجلة، (1514).
- خزار، فهد. (2019). اتجاهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية-الخليجية. دراسات البصرة والخليج العربي، (37)، 73- 140.
- خولي، معمر. (2014). الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية من الانهيار إلى الانتعاش. مقال منشور في مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الاسترداد 2023/10/26:
https://rawabetcenter.com/archives/1009
- راقدي، عبدالله. (2017). سياسة تركيا الخارجية حيال الشرق الأوسط بين التجاذبات المصلحية والمعيارية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية. مجلة دراسات استراتيجية، 9 (13)، 123 -140.
- سعيدي، السعيد. (2018). سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية. مجلة الفكر، 9(1)، 470- 479.
- صالح، ياسين. (2011). تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (85).
- الكفارنة، أحمد. (2018). الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا ودولياً. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 45 (4)، 221- 237.
- محفوظي، شاكر ولكحل، علي. (2022). المتغيرين الاقتصادي والنخبوي وتأثيرهما في العلاقات التركية العربية. مجلة دفاتر اقتصادية، 13 (2)، 307-316.
- Karşı Görüş, and Ahmet Sözen, “Changing Fundamental Principles in Turkish Foreign Policy Making” (Paper prepared for presentation at the 2006 Annual Conference of the International Studies Association in San Diego, USA, March 22 -25. March 2006), p.3

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v6.62.12